Artificial intelligence and the prospects for democratic Devlopment and Freedom of expression[#]

Lubna Samir Bayouk, (1)*

(1) Research , University of Jordan

Received: 1/2/2026
Accepted: 10/5/2026
Published: 23/7/2026

* *Corresponding Author:*
l.bayouq@ju.edu.jo

DOI:
https://doi.org/10.59759/law.v5i2.1802

Abstract

This study aims to explore how smart technologies impact democratic practices, including elections, public discourse, and political participation, by examining the ethical and legal challenges, such as digital censorship, content manipulation, and the reinforcement of stereotypes, in comparison with the opportunities technology provides in expanding participation and communication. The descriptive-analytical approach was employed in this study. The findings reveal that artificial intelligence enhances political participation through digital platforms by improving democratic interaction and analyzing public opinion trends, as well as precisely directing political campaigns using big data analytics techniques. However, significant challenges related to biases, censorship, and the dominance of major corporations emerge, which require appropriate regulation to ensure freedom of expression and digital equality. The study also shows that while artificial intelligence can strengthen democracy by improving political participation and decision-making, it could pose a threat if not adequately regulated, as it may lead to power concentration and undermine fundamental rights and freedoms. Digital censorship contributes to restricting freedom of expression, as AI and algorithmic recommendation systems are used to enforce control over digital activities, further manipulating public opinion in favor of ruling regimes. Finally, the use of artificial intelligence presents ethical challenges related to algorithmic bias and privacy violations, which foster discrimination against certain groups, negatively impacting justice and equality, and restricting freedom of expression and political pluralism.

Keywords: Artificial Intelligence, Democratic Process, Freedom of Expression.

[#] A special issue for the Third International Conference, entitled: **Artificial Intelligence, A Legal Vision Towards a Sustainable Future**.

الذكاء الاصطناعي وافاق البناء الديمقراطي وحرية التعبير

د. لبنى سمير دابوق [1]

(1) عضو هيئة تدريس في قسم العلوم السياسية / الجامعة الأردنية

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تقنيات الذكية على الممارسات الديمقراطية، بما في ذلك الانتخابات والخطاب العام والمشاركة السياسية، واستكشاف التحديات الأخلاقية والقانونية، وذلك من خلال فحص المخاطر مثل الرقابة الرقمية، التلاعب بالمحتوى، وتعزيز الصور النمطية، مقارنةً بالفرص التي تتيحها التكنولوجيا في توسيع دائرة المشاركة والتواصل. باستخدام المنهج الوصفي التحليلي. وخلصت الدراسة إلى أنَّ الذكاء الاصطناعي يعزز المشاركة السياسية عبر المنصات الرقمية من خلال تحسين التفاعل الديمقراطي وتحليل توجهات الرأي العام، فضلاً عن توجيه الحملات السياسية بدقة باستخدام تقنيات تحليل البيانات الضخمة. كما تبرز تحديات كبيرة تتعلق بالتحيزات والرقابة وهيمنة الشركات الكبرى، مما يتطلب تنظيمًا مناسبًا لضمان حرية التعبير والمساواة الرقمية. وأظهرت الدراسة أنَّ الذكاء الاصطناعي قد يعزز الديمقراطية من خلال تحسين المشاركة السياسية واتخاذ القرارات، لكنه قد يشكل تهديدًا إذا لم يتم تنظيمه بشكل مناسب، حيث قد يؤدي إلى تركيز السلطة وتقويض الحقوق والحريات الأساسية. وتساهم الرقابة الرقمية في تقييد حرية التعبير، حيث يتم استخدام الذكاء الاصطناعي وأنظمة التوصية الخوارزمية لفرض رقابة على الأنشطة الرقمية، مما يعزز التلاعب بالرأي العام لصالح الأنظمة الحاكمة. أخيرًا، يحمل استخدام الذكاء الاصطناعي تحديات أخلاقية تتعلق بالتحيز الخوارزمي وانتهاك الخصوصية، ما يعزز التمييز ضد جماعات معينة، ويؤثر سلبًا على العدالة والمساواة، ويُقيد حرية التعبير والتعددية السياسية.

الكلمات المفتاحية :الذكاء الاصطناعي، العملية الديمقراطية، حرية التعبير.

المقدمة

شهد العالم في السنوات الأخيرة تطورًا غير مسبوق في تقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث أصبح الذكاء ليس حكرًا على الإنسان والكائنات الحية فقط، بل امتد إلى "الأنظمة الذكية" التي تعتمد

على برمجيات متقدمة وتطبيقات حاسوبية قادرة على محاكاة القدرات البشرية في أداء مهام معقدة، بحيث أنَّ هذه الأنظمة الذكية تسهم بشكل كبير في تحسين جودة الحياة وتيسير العمليات في مختلف القطاعات، سواء كانت عامة أو خاصة، ما يساعد على تقليل التكاليف وزيادة الكفاءة في العمل.

ويعد الذكاء الاصطناعي من أبرز التحولات التكنولوجية في العصر الحديث، ويتميز بقدرته على التعلم الذاتي والتكيّف مع البيانات عبر الخوارزميات التي تتجاوز البرمجة البشرية التقليدية، ومع هذا التطور التقني الهائل، يواجه النظام الديمقراطي تحديات جديدة، إذ ترتكز الديمقراطية على سيادة القانون والمشاركة الفاعلة وحرية التعبير، ومع تطور الذكاء الاصطناعي، يتصاعد النقاش العالمي حول تأثير هذه التقنية على الديمقراطية، وهل يمكن أن تعززها أم تقوضها.

ومع الانتشار السريع لتقنيات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات العامة والخاصة، تظهر إشكاليات قانونية كبيرة، حيث لا توجد حتى الآن أطر تنظيمية متكاملة لضبط هذه الأنظمة داخل هياكل الدولة. فعلى الرغم من تزايد الاعتماد على الذكاء الاصطناعي لتحسين الأداء وتطوير الخدمات، إلا أن غياب القواعد القانونية الواضحة يخلق تحديات في تحديد المسؤولية عن الأخطاء التي قد تنتج عن استخدام هذه التقنيات. هذا النقص في التنظيم قد يؤدي إلى فجوات قانونية تهدد أسس العدالة، وتؤثر سلبًا على حماية الحقوق والحريات الأساسية، وفي مقدمتها الحق في التعبير والمساءلة في الأنظمة الديمقراطية.

ومن هنا تتمثل **المشكلة الرئيسية** لهذه الدراسة في التناقض الظاهر بين الفوائد التي يقدمها الذكاء الاصطناعي في تعزيز التفاعل الديمقراطي وتوسيع آفاق حرية التعبير، وبين المخاطر الناجمة عن الاستخدام المفرط أو غير المنضبط لهذه التقنيات، كالرقابة الرقمية وإمكانية التلاعب بالمحتوى، وذلك باستخدام الخوارزميات وفلترة المحتوى التي قد تؤدي إلى قمع الأصوات المعارضة وتقييد النقاش العام، بالإضافة إلى عدم وضوح الآليات القانونية والتنظيمية.

أسئلة الدراسة

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. كيف يؤثر الذكاء الاصطناعي على تعزيز أو تقييد الديمقراطية وحرية التعبير في العصر الرقمي؟

2. ما هي التحديات الأخلاقية والقانونية الناجمة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في العملية الديمقراطية؟

3. كيف يمكن تحقيق توازن فعّال بين تعزيز المشاركة السياسية وحماية حرية التعبير في ظل تطور أدوات الذكاء الاصطناعي؟

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة لتحقيق ما يلي:

1. دراسة كيفية تأثير التقنيات الذكية على الممارسات الديمقراطية، بما في ذلك الانتخابات والخطاب العام والمشاركة السياسية.

2. استكشاف التحديات الأخلاقية والقانونية، من خلال فحص المخاطر مثل الرقابة الرقمية، التلاعب بالمحتوى، وتعزيز الصور النمطية، مقارنةً بالفرص التي تتيحها التكنولوجيا في توسيع دائرة المشاركة والتواصل.

فرضية الدراسة

تفترض هذه الدراسة أن الذكاء الاصطناعي يساهم في تعزيز التفاعل الديمقراطي وتوسيع آفاق حرية التعبير عبر المنصات الرقمية، إلا أنَّ هذا الاستخدام يحمل في طياته مخاطر متزايدة مثل الرقابة الرقمية والتلاعب بالمحتوى؛ مما يستدعي ضرورة وضع آليات رقابة وحوكمة قانونية وأخلاقية لضمان حماية الحقوق الفردية وتعزيز المشاركة السياسية بشكل متوازن.

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك بتحليل بيانات ودراسات سابقة للوصول إلى استنتاجات مدعمة بالمراجع الأكاديمية والتقارير الدولية.

□

المبحث الأول
تأثير الذكاء الاصطناعي على البناء الديمقراطي وحرية التعبير

المطلب الأول: فرص وتعزيز المشاركة السياسية
مفهوم الذكاء الاصطناعي

لقد شهد الذكاء الاصطناعي تطورًا تدريجيًا عبر مراحل تاريخية متعاقبة، حيث بدأت بمحاولات أولية لمحاكاة القدرات البشرية في **الأربعينيات** من القرن العشرين من خلال تصميم شبكات إلكترونية بسيطة تحاكي الخلايا العصبية. وفي **الخمسينيات** برزت مساهمات هامة كان من أبرزها (اختبار تورينغ) الذي طوّره آلان تورينغ عام 1950م، والذي قام بوضع الأساس لتقييم قدرة الآلات على محاكاة الذكاء البشري، إلى جانب تطوير أول برنامج يعتمد على التعلم الآلي في لعبة (الداما). وفي عام 1956، شهد الذكاء الاصطناعي انطلاقة حقيقية عندما تم تنظيم ورشة دارتموث التي عرّفت المصطلح ووضعت أسس البحث في المجال، وتلا ذلك تطورات نوعية في الستينيات، حيث ظهرت أنظمة قادرة على معالجة اللغة الطبيعية، مثل برنامجSTUDENT ، بالإضافة إلى ابتكار الأنظمة الخبيرة التي شكلت نقلة نوعية في محاكاة التفكير البشري، إلا أنَّ التقدم تباطأ في **السبعينيات** نتيجة في قلّة الموارد والدّعم، فيما يُعرف بـ "شتاء الذكاء الاصطناعي" (سدر، 2024).

ثم عاود الاهتمام في هذا المجال في **الثمانينيات**، وخاصة مع ظهور الأنظمة الخبيرة وتزايد تمويل الأبحاث، إلا أنَّ مرحلة ركود جديدة ضربت المجال في أواخر الثمانينيات وبداية **التسعينيات** بسبب ضعف الأداء مقارنة بالتوقعات، ثم جاءت وشهدت **الألفية الجديدة** تطورًا غير مسبوق، حيث تفوقت الحواسيب على البشر في ألعاب مثل الشطرنج، وظهرت تطبيقات عملية في الحياة اليومية مثل المساعدات الصوتية والروبوتات الذكية. ومن هنا استمر الذكاء الاصطناعي في التطور بوتيرة متسارعة خلال العقد الأخير، مدفوعًا بانتشار تقنيات التعلم العميق والبيانات الضخمة، ليصبح عنصرًا أساسيًا في مختلف المجالات، من الرعاية الصحية إلى الصناعة والتكنولوجيا الحديثة (سدر، 2024).

يُعرف الذكاء الإصطناعي على أنَّه تكنولوجيا قائمة على استخدام الخوارزميات المتقدمة وتحليل البيانات الضخمة من أجل تحسين عمليات صنع القرار، سواء في السياسة أو الحوكمة أو

القطاعات الأخرى، ويتمتع الذكاء الاصطناعي بالقدرة على محاكاة العمليات الفكرية البشرية، مثل التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية، وتحليل البيانات المعقدة، واتخاذ القرارات الاستراتيجية بكفاءة وشفافية أعلى، كما أنه يُستخدم في نمذجة السيناريوهات وصياغة السياسات الخارجية عبر تحليل المتغيرات السياسية والاقتصادية المتشابكة، مما يتيح تحسين استراتيجيات الدول والجهات الفاعلة في المشهد السياسي (عابدي، 2024). ويُستخدم الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات المتنوعة من مصادر متعددة، مثل وسائل التواصل الاجتماعي، والأخبار، والتقارير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، مما يساعد في فهم الاتجاهات السياسية والتنبؤ بالاضطرابات، حيث تشمل تطبيقاته تحليل النصوص السياسية باستخدام تقنيات معالجة اللغة الطبيعية(NLP) ، والنمذجة التنبؤية القائمة على التعلم الآلي، وتحليل الشبكات الاجتماعية لفهم ديناميات الفاعلين السياسيين (أبو فرحة، الخاجة، 2024).

ومن هنا ترى الباحثة أنَّ الذكاء الاصطناعي هو مجموعة من الأنظمة والتقنيات التي تسمح للآلات والبرمجيات بمحاكاة القدرات العقلية البشرية، مثل التعلم، واتخاذ القرارات، وتحليل البيانات، وإنشاء المحتوى، ويتم استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات الضخمة، وإنشاء رسائل دعائية موجهة، وتوليد مقاطع الفيديو والصور المفبركة (التزييف العميق)، مما قد يؤدي إلى التأثير على الرأي العام والناخبين، كما يُستخدم في الحروب المعلوماتية لتشويه صورة المعارضين السياسيين أو التلاعب بالحقائق.

الذكاء الاصطناعي ودوره في تحليل البيانات وتوقع الاتجاهات السياسية

يلعب الذكاء الاصطناعي دورًا محوريًا في الشأن السياسي من خلال ثلاثة محاور رئيسية، هي: التحليل، التنبؤ، والتشغيل. فعلى المستوى التحليلي: يسهم في معالجة قواعد البيانات الضخمة واستنتاج الأنماط ذات الصلة بصياغة القرار، كتحليل التزام الدول بالمعاهدات الدولية. أما في الجانب التنبؤي: فيُستخدم الذكاء الاصطناعي لبناء سيناريوهات مستقبلية اعتمادًا على بيانات معقدة، مما يعزز قدرة صانع القرار على استشراف مواقف الفاعلين الدوليين. وفي بُعده التشغيلي: تُوظّف تقنيات الذكاء الاصطناعي كالطائرات دون طيار والسيارات الذاتية في المجالات الأمنية والاقتصادية، ما ينعكس على السياسات الدولية من حيث سرعة الاستجابة والتأثيرات الأخلاقية والتقنية المتزايدة (أيمن، 2018).

ويوظف الذكاء الاصطناعي اليوم في تحليل البيانات السياسية والاجتماعية، وفهم أنماط التغيرات الاقتصادية، وتحديد القضايا الأكثر إلحاحًا بالنسبة للطبقات الكادحة والمهمشة، كما أنّه يستخدم في دراسة توجهات الرأي العام، مما يتيح للحركات اليسارية تطوير برامج وسياسات واقعية وأكثر دقة وفعالية، ووفقًا لما هو ممكن وليس فقط لما هو مطلوب، وبالتالي يظهر هنا تعزيز قدرتها على التأثير السياسي والجماهيري.

يُعد الذكاء الاصطناعي أداة فعالة لكشف التضليل الإعلامي الذي تمارسه المؤسسات الرأسمالية والأنظمة القمعية، وتحليل الخطاب الإعلامي السائد لتفكيك سياسات التلاعب والهيمنة الفكرية والتصدي لها بخطاب نقدي مضاد يسهم في رفع الوعي الجماهيري، حيث يمكن لهذه الأدوات أن تعزز الإعلام اليساري، الذي يعكس مصالح الطبقات العاملة والفئات المهمشة، مما يسهل الوصول إلى فئات أوسع من الجماهير وتقديم محتوى يساري مناهض للرأسمالية بأساليب أكثر تأثيرًا، إلا أنَّه في المقابل، لم تعد السيطرة الرأسمالية على الذكاء الاصطناعي تقتصر على إعادة إنتاج علاقات الإنتاج أو تشكيل الوعي، بل أصبحت أداة مباشرة للسيطرة والقمع السياسي، ويتم أيضًا استخدام الذكاء الاصطناعي في أنظمة المراقبة الجماعية، والتعرف على الوجوه، وتحليل السلوك السياسي للأفراد، مما يسمح للأنظمة القمعية، وحتى في الدول المتقدمة، بالتدخل المسبق لإحباط أو إضعاف أي مقاومة جذرية محتملة، كما أنَّه يتم توظيف الذكاء الاصطناعي في التحكم بالوعي الجماهيري وترسيخ القيم الرأسمالية من خلال الخوارزميات التي تتحكم في تدفق المعلومات وتوجيه النقاشات العامة، في محاولة لفرض واقع ثقافي أحادي يُكرس هيمنة السوق والاستهلاك الفردي باعتبارهما قيمًا طبيعية وحتمية (Akrawi, 2025).

دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز المشاركة السياسية عبر المنصات الرقمية

إنَّ الحكومات في مختلف الدّول بدأت في الاعتماد على الذكاء الاصطناعي لتقديم الخدمات وتحسين العمليات التي تعزز من إشراك المواطنين وصنع السياسات، ولكن استخدام هذه التقنيات في تشكيل السياسات لا يزال في مراحله الأولى، ولن يحل الذكاء الاصطناعي محل صانعي السياسات، ولكنه يمكن أن يمكّن من تحقيق نهج شامل وأسرع وأكثر دقة لصناعة السياسات على المدى القصير. ومع دخول الذكاء الاصطناعي إلى التيار الرئيسي، فإن هذه الطموحات تعتبر صعبة ولكن قابلة للتحقيق لصناعة السياسات العامة(Patel et al., 2021) .

وعلى الرغم من الإجماع العام على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ستشكل تحديًا محوريًا في سلوكيات الحكم، إلا أنه لا يزال هناك نقص في البحث حول تأثير هذه التكنولوجيا على عمليات تشكيل السياسات وتنفيذها، ورغم الأهمية المتزايدة للتكنولوجيا في الحياة السياسية، لا يزال الاهتمام بها في علوم السياسة محدودًا. وتشير العمليات السياسية في الواقع إلى أن التكنولوجيا غالبًا ما تكون المحفز الرئيسي لتغيير السياسات العامة في الدول لتواكب التحولات الاجتماعية والاقتصادية، مما يعود بالنفع على المواطنين في مختلف جوانب حياتهم، ففيما يتعلق بإدارة شؤون الدولة، يرى البعض أنه لا ينبغي أن يقتصر الهدف على تحسين الخدمات والهياكل الحالية، بل يجب أن يستهدف إصلاحًا شاملًا لهيكل صنع السياسات، وهنا تظهر أهمية التركيز على السياسة الإلكترونية، التي تتجاوز مجرد دمج التكنولوجيا في صنع السياسات باعتبارها أداة لزيادة الإنتاجية، إلى دورها في تمكين وتحفيز المشاركة السياسية عبر المنصات الرقمية، مما يساهم في تحسين قدرة الحكومات على الاستجابة للتحديات المعاصرة (صميدة، 2024).

وفي ظل التحولات الرقمية الراهنة، أصبح الذكاء الاصطناعي يشكل أداة محورية في تحليل توجهات الرأي العام، ومن هنا تشير الدراسات الحديثة إلى أن الذكاء الاصطناعي يمكنه من تحسين التفاعل الديمقراطي وذلك من خلال تطبيق تقنيات تحليل البيانات الضخمة، التي تقوم بتصنيف الأفراد وفقًا لاهتماماتهم العاطفية والنفسية، وهذا النوع من التحليل يسهم في تحسين استراتيجيات الحملات السياسية من خلال توجيه الرسائل السياسية بشكل دقيق يتناسب مع ميول الأفراد وتوجهاتهم. كما ويمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحديد الأفراد الأكثر استعدادًا للتفاعل مع العملية السياسية، وذلك من خلال فهم سلوكياتهم على الإنترنت وتحليل أنماط تفاعلهم مع المحتوى السياسي، مما يساهم في تعزيز فعالية الحملات الانتخابية وزيادة المشاركة في الانتخابات (Gerlich, Elsayed, & Sokolovskiy, 2023). ويمتلك الذكاء الاصطناعي القدرة على تمهيد الطريق لديمقراطية أكثر شمولاً وتشاركيةً وتداولية، فبدلًا من أن يكون مجرد أداة للرقابة أو الاستبعاد، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يُستخدم لتوسيع نطاق المشاركة العامة، وتحسين مستوى المداولات، وفهم الرأي العام بصورة أعمق (بريمر وآخرون، 2023).

إنَّ منصات التواصل الاجتماعي لها دورًا مهمًا في السياسة، حيث أنَّها أصبحت تعد منبرًا رئيسيًا للمؤثرين الرقميين الذين يمتلكون قدرة كبيرة على التأثير في الرأي العام، ويتمتع هؤلاء المؤثرون بمصداقية عالية بين متابعيهم؛ ما يمكنهم من التأثير في مواقفهم السياسية وتحفيزهم على

المشاركة الفعالة، من خلال استهداف الشرائح السكانية الملائمة باستخدام هذه التقنيات، بحيث تصبح الحملات السياسية أكثر دقة وكفاءة في الوصول إلى الجمهور المستهدف (Gerlich, Elsayed, & Sokolovskiy, 2023).

ولقد تحولت هذه المنصات إلى منابر رئيسية للنقاش السياسي وتبادل الآراء، حيث أصبحت تشكل فضاءً لإشهار الأفكار السياسية والمشاعر الوطنية، وتداول الأخبار بشتى أنواعها مثل الفيديوهات والمنشورات (بن عون، 2016). فهي تُعتبر فضاءات مفتوحة وأدوات توفر المعلومات وترسم الصورة وتشكلها من خلال ما تثبته من أحداث ومضامين مختلفة (السرحان وآخرون، 2016). وفي هذا المجال العمومي الرقمي، أسهمت المنصات الرقمية المدعومة بالذكاء الاصطناعي في تمكين الأفراد من الانخراط في أنماط جديدة ومتطورة من المشاركة السياسية، من خلال التعبير عن آرائهم، وتنظيم المبادرات، والمساهمة في النقاشات العامة المرتبطة بالشأن العام، مما يعزز من تفاعلهم مع القضايا الديمقراطية بشكل أكثر فاعلية وتشاركية (القرعان، 2024).

وتجد الإشارة إلى أنَّ الأدوات التكنولوجية والذكاء الاصطناعي تُمثّل فرصة مهمّة لتعزيز الوعي السياسي والمشاركة الديمقراطية، إلا أنَّ هذه الإمكانية تظل مشروطة بمعالجة التحديات المرتبطة بالتحيّزات، والرقابة، وهيمنة الشركات الكبرى، بما يضمن أن تظل حرية التعبير والمساواة الرقمية جزءًا أساسيًا من الفضاء العمومي الرقمي.

المطلب الثاني: مخاطر الرقابة والتلاعب بالمحتوى

الرقابة الرقمية وتقييد حرية التعبير

يُشير مفهوم الرقابة الرقمية إلى عملية مراقبة ورصد الأنشطة والمعلومات على الإنترنت والأنظمة الرقمية باستخدام التقنيات والأدوات الإلكترونية، بحيث يهدف هذا النوع من الرقابة إلى تحقيق أهداف متعددة، تتراوح بين ضمان الأمان السيبراني ومكافحة الجرائم الإلكترونية، وصولاً إلى مراقبة الأنشطة السياسية والتجسس الصناعي، ويتم تنفيذ الرقابة الرقمية من خلال استخدام مجموعة متنوعة من الأدوات والتقنيات، مثل برامج التجسس، وأجهزة الفلترة، وأنظمة تحليل البيانات الضخمة، والجدران النارية، وتقنيات التشفير.. وغيرها (الكردي، 2024). بالإضافة إلى أنَّها إلى البيئة الرقمية التي يتفاعل فيها الأفراد عبر الإنترنت، والتي تُشكل مجالًا للتعبير والتواصل،

وبالتالي فإن الرقابة الإلكترونية في هذا الفضاء قد تؤثر على ديناميكيات التواصل وتشكيل الهويات الرقمية، مما يستدعي دراسة تأثيراتها على الحريات الفردية والجماعية (حكان، 2024).

لقد تحوَّلت شبكات التواصل الاجتماعي الرقمي من مجال التواصل الاجتماعي إلى التواصل الإعلامي، فأصبحت تصنع الرأي العام العالمي بطرق أكثر نجاعة مقارنة بوسائل الإعلام التقليدية، ولا تبدو في حاجة إلى نظريات الإعلام الخاصة بتشكيل الرأي العام وهندسته والتحكم فيه؛ لأن في معيتها التكنولوجيات اللازمة لتوظيف الخوارزميات المُعزَّزة بالذكاء الاصطناعي في التحكم في الرأي العام وأتمتته بطرق أكثر فعالية من حيث سعة الانتشار وتنوع الوسائط التواصلية والتأثير اللحظي، حيث تستخدم الشركات المالكة لوسائل التواصل الاجتماعي عددًا من الخوارزميات وأنظمة الذكاء الاصطناعي للتوصية بمحتوى مخصوص لدى المستخدمين، أو تعديل المحتوى على منصاتها، بالإضافة إلى أداء مجموعة متنوعة من الوظائف الأخرى؛ إذ تقوم "أنظمة التوصية الخوارزمية" بفرز المحتوى الذي يُعد مناسبًا لمستخدمين محددين وتنظيمه ونشره (ابراهيم، 2025). لكن تقع على مؤسسات الدولة، بل وأي جهة خاصة أو عامة، تستخدم مثل هذه التطبيقات مسؤولية كبيرة في المحافظة على الخصوصية والسرية وأمن المعلومات التي تتم معالجتها وتخزينها (الحويل، 2023).

وبالرغم من أنَّ المنصات الرقمية قد تشكل قوة كبيرة لتحقيق الخير، إلا أن بعض تطبيقاتها قد تكون كارثية على حقوق الإنسان، حيث أصبحت هذه الأنظمة تؤثر على حق الأشخاص في الخصوصية وحقوق أخرى مثل حرية التعبير، حرية التجمع السلمي، وحرية التنقل، تقنيات مثل التعرف على الوجه واستخدام البيانات الشخصية قد تُستخدم لفرض رقابة شاملة على الأفراد، مما يؤدي إلى قمع المعارضة والنشاط السياسي، وبالتالي يهدد الممارسات الديمقراطية (فريحات، 2024).

فمثلاً، تُستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع في منطقة الشرق الأوسط لتطبيق سياسات المراقبة الشاملة والتلاعب بالمعلومات، حيث تعتمد العديد من الحكومات في المنطقة على البيانات البيومترية مثل بصمات الأصابع وبيانات الوجه لأغراض المراقبة، مما يؤدي إلى تضييق الخناق على خصوصية الأفراد، وهذه التقنيات تُستغل بشكل سري لمراقبة المعارضين السياسيين والصحفيين وناشطي حقوق الإنسان، حيث تتسرب البيانات إلى وكالات أمنية قادرة على تحليل تحركات الأفراد وتوجيه قمع ضدهم. وعلى نحو مشابه تعمل خوارزميات الذكاء

الاصطناعي على تعزيز السيطرة على المحتوى الرقمي، من خلال التلاعب في نتائج منصات وسائل التواصل الاجتماعي مثل "ميتا" و"أكس"، مما يسهل تغليب السرديات المؤيدة للأنظمة الحاكمة وقمع الأصوات المعارضة، ومن هنا أظهرت هذه التقنيات دورها في تكريس الهيمنة السياسية والاجتماعية من خلال استهداف الأقليات والفئات المهمشة، وهو ما يعمق التفاوتات الاجتماعية ويزيد من تهديدات الحقوق الرقمية في المنطقة (عمر، 2024).

وفي ظل التحول الرقمي السريع، يصبح الاهتمام الأبرز حول مدى تأثير هذه التغيرات على حرية التعبير، ففي الوقت الذي تسهل فيه الحكومات الرقمية الوصول إلى المعلومات وتمكن الأفراد من التعبير عن آرائهم، فإن هذه التكنولوجيا نفسها قد تُستخدم لتحقيق نوع من الرقابة المقننة، وهو ما يشكل تهديدًا لحرية التعبير، وأنَّ تقنيات المراقبة الرقمية مثل تتبع الأنشطة الرقمية والتعرف على الهوية قد تُستخدم لتقييد حرية الرأي، مما يثير مخاوف حول حماية الخصوصية وضمان حرية التعبير في بيئة رقمية تشهد رقابة متزايدة (نجم، 2025).

التلاعب بالمحتوى وتوجيه الرأي العام

في عصر تحظى فيه منصات تقنية عالمية معدودة وذات تأثير هائل بالقدرة على زعزعة الوسائل التقليدية، التي كانت تعتمد عليها المجتمعات في الحصول على المعلومات، فإن عمليات التلاعب بالإعلام وحملات المعلومات المضللة تمثل تحديًا صارخًا لجميع المؤسسات السياسية والاجتماعية، فالمحتوى المضلل والفبركات التي تنتشر عبر أطراف متعددة تتبع جهات معادية، أو علامات تجارية، أو حركات اجتماعية، أو حتى أطراف مجهولة الانتماءات، ومن هنا طورت تقنيات جديدة بهدف التأثير فى الحوارات العامة وإثارة القلاقل على نطاق محلي أو وطني أو عالمي (فرجاني، 2023). ومن هنا أصبح الذكاء الاصطناعي أداة متعددة الاستخدامات في العديد من المجالات، بما في ذلك تعزيز الإنتاجية والكفاءة، ولكنه أيضًا يمثل تهديدات غير مرئية على الأمان الرقمي، لا سيما في مجال الجرائم الإلكترونية والتزييف العميق، كما يُستخدم الذكاء الاصطناعي بشكل متزايد من قبل المهاجمين في الهجمات الإلكترونية، بحيث يسمح لهم بتحسين كفاءتهم وأتمتة الهجمات.

وتوفر هذه الأدوات المدعومة بالذكاء الاصطناعي فرصًا لهجمات أكثر تعقيدًا وصعوبة في الاكتشاف مقارنة بالهجمات التقليدية، فمثلاً يُمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل الأنماط السلوكية والتعرف على نقاط الضعف في الأنظمة الأمنية، بالإضافة يُستغل الذكاء الاصطناعي لإنشاء محتوى زائف مثل مقاطع الفيديو المفبركة، التي تُمثل تهديدًا للأفراد والمؤسسات، وهنا تُعد هذه التقنيات من أبرز التحديات التي تواجه الأمان الرقمي في العصر الرقمي الحالي، حيث يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في تحايل الشخصيات العامة من خلال إنتاج مقاطع فيديو مفبركة قد تؤثر سلبًا على السمعة العامة وتزعزع الثقة في المصادر الإعلامية (مخلوف، 2025).

إنَّ أحد تطبيقات الذكاء الاصطناعي اليوم والبارزة، تقوم على استخدام الروبوتات الإخبارية وبرمجيات توليد النصوص لإعداد المقالات والتقارير الإخبارية ونشرها، إذ يمكن لهذه التقنيات أن تسرّع عملية إعداد الأخبار، وتزيد من كمية المحتوى المتاح للجمهور، وفي المقابل يمكن أن يؤدي ذلك إلى انتشار الأخبار المزيفة والمعلومات المضللة (محمد، 2023)، وبالتالي قد تُقوّض الأخبار المفبركة أسس الحوار العام العقلاني، إذ تنتج واقعًا موازيًا يصعب فيه التمييز بين الحقيقة والتزييف، مما يؤدي إلى تآكل الثقة بالمؤسسات الإعلامية، ويُضعف من قدرة الأفراد على اتخاذ قرارات مستنيرة، وفي سياق العملية الديمقراطية، لا تكمن خطورة الأخبار المفبركة في مضمونها فقط، بل في قدرتها على إحداث انقسامات مجتمعية، وإعادة تشكيل السلوك الانتخابي استنادًا إلى معلومات زائفة، ما يخلق بيئة مشوّشة تُعيق مبدأ المشاركة السياسية الواعية، وتُعرقل التعبير الحر القائم على معرفة دقيقة بالوقائع (الدليمي، 2018). حيث أصبح التلاعب بالمحتوى وتوجيه الرأي العام أمراً خطيراً في سياق الانتخابات، حيث يمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي مثل التزييف العميق أن تنتج محتوى زائف أو مضلل، بما في ذلك الأخبار الكاذبة والفيديوهات المفبركة، وهو ما يزيد من قدرة الحملات الانتخابية على التأثير في الناخبين بشكل يهدد نزاهة العملية الانتخابية (عبد الفتاح، 2024).

المبحث الثاني
التحديات الأخلاقية والقانونية في عصر الذكاء الاصطناعي

المطلب الأول: التحديات الأخلاقية

في حين أنَّ أدوات الذكاء الاصطناعي تقدم تشكيلة من الوظائف الجديدة، فإن استخدامها يثير مسائل أخلاقية، بحيث يمكن أن يتم استغلال هذا الذكاء في أمور إيجابية، كما يمكن إدراجه في أمور غير أخلاقية وغير قانونية، فعلى الرغم من أن الآلات ستنوب عن الإنسان في القيام بهذه الوظائف، إلا أنها تظل محصورة في ذكاء البيانات التي يتم تقديمها في التدريب. وبما أن الإنسان هو من يختار طبيعة ونوعية هذه البيانات، فإن هناك احتمالًا كبيرًا لتحيز التعلم الآلي لما برمجه الإنسان عليه. وهذا ما يفرض ضرورة التحلي بمراعاة الأخلاقيات في عمليات تدريب الذكاء الاصطناعي التي يقوم بها الإنسان، مع تجنب تحيز هذا الأخير (سعود، 2023). ومن هنا تظهر تتجلى بعض التحديات الأخلاقية كالتالي (سلسة الذكاء الاصطناعي للتنفيذيين، 2024):

1. التأثير على الفرد والمجتمع، بحيث تؤثر أنظمة الذكاء الاصطناعي على العديد من جوانب الحياة اليومية، سواء بشكل إيجابي أو سلبي. وفي حال تم تصميم هذه الأنظمة بشكل غير دقيق أو تم استخدامها بشكل غير أخلاقي، سواء كان ذلك عن قصد أو غير قصد، فقد يتسبب ذلك في تأثيرات سلبية على الأفراد والمجتمعات على حد سواء.
2. تحديد المسؤولية والمساءلة، إذ تثير أنظمة الذكاء الاصطناعي تساؤلات حول من يتحمل المسؤولية عن مخرجات هذه الأنظمة، خاصة فيما يتعلق بالأضرار المادية والمعنوية التي قد تنجم عنها، وتكمن المشكلة في غياب التشريعات الواضحة التي تنظم استخدامها وتحدد المسؤوليات، مما يضع الأفراد في خطر عندما تكون النتائج غير متوقعة أو خاطئة.
3. عدم الشفافية وإمكانية التفسير، إذ تتسم نماذج التعلم الآلي بقدرتها على اكتشاف الروابط بين البيانات المدخلة والنتائج المتوقعة دون الحاجة إلى برمجة محددة، مما يجعل هذه الأنظمة معقدة في تفسير قراراتها، وهذه الأنظمة تشبه "الصناديق السوداء" التي لا يمكن للمستخدمين معرفة ما بداخلها أو فهم كيفية اتخاذ القرارات.

4. انتهاك الخصوصية، حيث تعتمد العديد من أنظمة الذكاء الاصطناعي على جمع كميات ضخمة من البيانات الشخصية. مع تزايد مصادر البيانات وتوسيع استخدامها، يرتفع خطر انتهاك حقوق الأفراد في الخصوصية، خاصة عندما يتم ذلك دون علم أو موافقة الأفراد المعنيين.
5. التحيز، إذ يمكن أن يؤدي استخدام بيانات متحيزة في تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي إلى تحيز في مخرجاتها وقراراتها، مما يفضّل بعض المجموعات على أخرى بناءً على عوامل مثل العرق أو الجنس، مما يعزز التمييز ويؤثر سلباً على العدالة في تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

وتتمثل التحديات الأخلاقية التي يطرحها التحيز الخوارزمي في قدرة الخوارزميات على التأثير في الخطاب السياسي بشكل غير عادل، فقد يؤدي التحيز السياسي الخوارزمي إلى تفضيل أو تمييز غير عادل ضد الأفراد أو الجماعات استنادًا إلى توجهاتهم السياسية. فمثلاً، عندما تعتمد الأنظمة الذكية على بيانات التدريب التي تحتوي على خصائص غير ذات صلة مثل الانتماءات السياسية، فقد تنشأ تحيزات قد تؤدي إلى استبعاد أو تفضيل أفراد معينين في مجالات مثل التوظيف أو التفاعل الاجتماعي على الإنترنت، كما يمكن أن يؤدي التحيز الخوارزمي إلى فشل الأنظمة في معالجة البيانات بشكل محايد، مما يعزز الفجوات السياسية أو الاجتماعية ويؤثر سلبًا على حرية التعبير والتعددية السياسية (Peters, 2022). ولقد ساهمت تطبيقات الذكاء الاصطناعي في بناء قواعد بيانات حول تفضيلات الجمهور وتوجيه المضمون للأفراد عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مثل: فيسبوك وتويتر وإنستغرام ويوتيوب وتيك توك، وباستخدام الخوارزميات يتم تحديد اتجاه كل فرد من خلال تعليقاته ومشاركاته وإعجابه برسائل معينة، وبذلك يتم اكتشاف ماذا يريد الفرد وما المضمون الذي يفضله ويبحث عنه وما نوع المواد التي يتفاعل معها (سليمان، 2022). لذلك فإن الخوارزميات هي التي عطلت التبادل الحر للأفكار الممكن على الإنترنت عندما تم إنشاؤه لأول مرة... حيث تعمل الخوارزميات على تضخيم أو قمع نطاق الرسائل مما يؤدي إلى تقديم شكل غير مسبوق من التدخل في التبادل الحر للأفكار والذي غالبًا ما يتم تجاهل (باريت، 2024).

ونظرًا للوظائف التنبؤية والتحليلية العالية التي يتمتع بها الذكاء الاصطناعي، يتم استخدامه بشكل متكرر كأداة للتصنيف عبر مجالات متنوعة مثل الإعلانات المستهدفة، الشرطة وإنفاذ القانون، وإدارة الهجرة، في سياق العدالة الجنائية، أدى التنميط العنصري والتحيزات المؤسسية إلى استخدام الذكاء الاصطناعي الذي يضاعف ويفاقم انتهاكات الحق في المساواة وعدم التمييز. وهنا

تُبين الأبحاث أن مدخلات البيانات المستخدمة في تدريب أنظمة الذكاء الاصطناعي غالبًا ما تعكس التمييز التاريخي والنظامي، مما يزيد من مراقبة المجتمعات المهمشة، بما في ذلك الفئات العرقية والإثنية، حيث تعمل هذه الأنظمة على تكرار التمييز وتعميقه، مما قد يؤدي إلى استبعاد جماعات معينة في مجالات متعددة كالتوظيف والتعليم أو التفاعل الاجتماعي عبر الإنترنت (الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، 2024).

المطلب الثاني: التحديات القانونية

إنَّ تقنيات الذكاء الاصطناعي يمكن أن تكون محركًا للقمع الرقمي، بحيث تجعل الأنظمة الذكية الرقابة والمراقبة وخلق ونشر المعلومات المضللة أسهل وأسرع وأكثر فعالية، فلقد استجابة الحكومات، خاصة الأكثر تقدمًا تقنيًا، للتطورات في تقنيات الذكاء الاصطناعي، وسعت لضمان توافق التطبيقات مع أو تعزيز أنظمة الرقابة لديها، حيث أنَّ في 21 دولة على الأقل، تفرض الأطر القانونية أو تحفز منصات الإنترنت على استخدام تعلم الآلة لإزالة الخطاب السياسي والاجتماعي والديني الذي لا يتفق مع الحكومة، (Funk, Shahbaz, & Vesteinsson, 2023). مما يشكل تحديًا جوهريًا لحرية التعبير.

ورغم تنامي الاهتمام الرسمي بالذكاء الاصطناعي في عدد من الدول العربية، من خلال تأسيس كيانات مؤسسية وتنظيمية متخصصة، إلا انَّه لاتزال معظم هذه الدول تعاني من فراغ تشريعي واضح بشأن تنظيم استخدامات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته، لا سيما في المجالات المتصلة بحرية التعبير وضمان الحقوق الرقمية، فالإمارات العربية المتحدة أنشأت وزارة للذكاء الاصطناعي، وأطلقت مختبرًا للتشريعات يهدف إلى سن قوانين استباقية تتناول تقنيات مستقبلية كالمركبات ذاتية القيادة والأنظمة الذكية، في حين أسست المملكة العربية السعودية "هيئة البيانات والذكاء الاصطناعي"، وأصدرت مصر قرارًا بإنشاء "المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي" لتولي وضع الاستراتيجية الوطنية ومتابعة تنفيذها (ابراهيم، 2020).

إلا أنَّ هذا التقدم المؤسساتي لم يُقابله تطوير كافٍ في الأطر القانونية الناظمة، مما قد يفتح المجال لتضارب واضح بين الواقع التكنولوجي المتسارع والتشريعات التقليدية، وهو ما تجلّى في تجربة السعودية المثيرة للجدل حين منحت الجنسية للروبوت "صوفيا" عام 2017، في خطوة سابقة للتشريع، وأثارت تساؤلات قانونية معقدة تتعلق بالحقوق المدنية والسياسية التي قد تترتب على هذا

القرار، مثل حق التصويت أو الزواج، ومدى اعتبار إيقاف نظام الروبوت شكلًا من أشكال الاعتداء أو "القتل"، (العماوي، 2024). وهي إشكاليات تُظهر بوضوح غياب إطار قانوني متماسك يُراعي التطورات التكنولوجية ويحمي في الوقت ذاته الحقوق الأساسية، وفي مقدمتها حرية التعبير والمشاركة السياسية الرقمية.

تواجه استخدامات الذكاء الاصطناعي عدة تحديات قانونية هامة، تتطلب استجابة تشريعية دقيقة لضمان التوازن بين حرية التعبير وحماية الحقوق الأساسية. ومن أبرز هذه التحديات (موسى وبلال، 2020):

1. مسؤولية الذكاء الاصطناعي، تُعد مسألة تحديد المسؤولية القانونية من أبرز التحديات التي يطرحها استخدام الذكاء الاصطناعي، خاصة في حال وقوع أضرار نتيجة لأفعال أو قرارات ناتجة عن هذه الأنظمة. ويكمن الإشكال في توزيع المسؤولية بين المطورين الذين أنشأوا النظام، والجهات التي قامت بنشره، والمستخدمين النهائيين الذين وظفوه في مواقف معينة، ما يستدعي ضرورة تطوير أطر قانونية واضحة تحكم هذه العلاقات وتُحدد المسؤوليات بدقة.
2. حماية الخصوصية، يُعد جمع ومعالجة البيانات الشخصية عبر أنظمة الذكاء الاصطناعي من أبرز التحديات القانونية في العصر الحديث. إذ تطرح مسألة ضرورة وضع قواعد صارمة تحكم جمع البيانات ومعالجتها بما يضمن حماية خصوصية الأفراد، ويمنع إساءة استخدام تلك البيانات بما يتعارض مع حقوق الأفراد.
3. التمييز والتحيز، قد يؤدي استخدام الذكاء الاصطناعي إلى تفشي التمييز والتحيز في اتخاذ القرارات بناءً على البيانات التي تم تدريب الأنظمة عليها، مما يخلق تحديًا قانونيًا يتطلب تطوير تشريعات تضمن عدم تمييز الأفراد بناءً على العرق أو الجنس أو الدين أو أي سمات أخرى غير مشروعة.
4. حقوق الملكية الفكرية، يطرح الذكاء الاصطناعي تساؤلات قانونية حول حقوق الملكية الفكرية، خاصة فيما يتعلق بالإبداعات التي يُنتجها النظام الذكي. يجب إنشاء إطار قانوني يُنظم حقوق التأليف والنشر وبراءات الاختراع المتعلقة بالأعمال التي ينشئها الذكاء الاصطناعي، لضمان حماية حقوق المبدعين من خلال قوانين ملكية فكرية فعالة تتماشى مع الابتكارات الجديدة.

وللتعامل مع مجتمع يتبنى تقنيات الذكاء الاصطناعي، فلا بد من إيجاد إطار أخلاقي وقانوني لضبطه، والذي يتمثل بمجموعة من المبادئ الأساسية والإرشادات والقواعد الأخلاقية

والقانونية التي ينبغي اتباعها لضبط السلوك الإنساني عند بناء أو تطوير أو استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وبما يتوافق مع التشريعات والقوانين الناظمة، ومن هنا تبدو الحاجة ماسة إلى ضرورة البحث عن آلية تنظيمية وأخلاقية قانونية، تحكم الممارسات في مجتمع الذكاء الاصطناعي، بحيث يتحقق التوازن ما بين المضي قدماً لمواكبة التطور والحرص على تفادي السلبيات المحتملة لهذا التطور (العماوي، 2024).

الخاتمة

توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج:

1. يعزز الذكاء الاصطناعي المشاركة السياسية عبر المنصات الرقمية من خلال تحسين التفاعل الديمقراطي وتحليل توجهات الرأي العام، كما يمكنه توجيه الحملات السياسية بدقة عبر تقنيات تحليل البيانات الضخمة، إلا أن هذه الفوائد تتطلب معالجة التحديات المتعلقة بالتحيزات والرقابة وهيمنة الشركات الكبرى لضمان حرية التعبير والمساواة الرقمية.
2. إنَّ الذكاء الاصطناعي يمكن أن يعزز الديمقراطية من خلال تحسين المشاركة السياسية واتخاذ القرارات، لكنه قد يشكل تهديدًا إذا لم يتم تنظيمه بشكل مناسب، حيث قد يؤدي إلى تركيز السلطة وتقويض الحقوق والحريات الأساسية.
3. إنَّ الرقابة الرقمية تؤثر تأثيرًا كبيرًا على حرية التعبير، بحيث يمكن استخدام تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي وأنظمة التوصية الخوارزمية لفرض رقابة على الأنشطة الرقمية، مما يؤدي إلى تقييد حرية الرأي وتشكيل الرأي العام لصالح الأنظمة الحاكمة.
4. يُظهر استخدام الذكاء الاصطناعي تحديات أخلاقية تتعلق بالتحيز الخوارزمي وانتهاك الخصوصية، ما يعزز التمييز ضد جماعات معينة وبالتالي يؤثر سلبًا على العدالة والمساواة، ويُقيد حرية التعبير والتعددية السياسية.
5. الذكاء الاصطناعي يُساهم في زيادة كفاءة الإعلام ولكنه يعزز أيضًا من تهديدات الأمان الرقمي، مثل التزييف العميق والمحتوى المضلل، مما يضعف الثقة بالمؤسسات الإعلامية ويؤثر سلبًا على المشاركة السياسية والعملية الديمقراطية.

التوصيات

توصي الدراسة بما يلي:

1. ضرورة تطوير إطار تشريعي شامل لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في المجتمعات، سواء في الحملات السياسية أم غيرها، مع ضمان الشفافية والمساءلة في تحليل البيانات الضخمة والتفاعل مع الرأي العام.
2. تفعيل برامج تعليمية وطنية لتعزيز الوعي الرقمي بين المواطنين، تركز على مهارات التحليل النقدي للمحتوى الرقمي وتفادي التلاعب بالمعلومات في الفضاء العام.

قائمة المراجع

- باريت، نيكولاس، **كيف غيرت الخوازميات طريقة تفاعلنا مع الأفكار والمعتقدات؟**، مقال منشور على موقع BBC الإخبارية، 2024، انظر:
- https://www.bbc.com/arabic/articles/c4gqy41wg9go
- ابراهيم، محمد فتحي، **التنظيم التشريعي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي**، مجلة البحوث القانونية االاقتصادية كلية حقوق جامعة المنصورة، ع(81)، 2020، ص1602-1603.
- ابراهيم، محمد، **شبكات التواصل الاجتماعي وآليات التحكم في الرأي العام العالمي: الإبادة الرقمية للمحتوى الفلسطيني خلال الحرب على غزة (2023-204)**، مركز الجزيرة للدراسات، 2025.
- بن عون، منى، **مواقع التواصل الاجتماعي والمشاركة السياسية**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 9(1)، 2016، ص470.
- أبو فرحة، السيد، الخاجة، عبد الله، **دور الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالاستقرار السياسي: دراسة مسحية**، بحث منشور على موقع تريندز للبحوث والاستشارات، 2024، انظر: https://trendsresearch.org/ar/insight/
- حكان، ياسين، **قراءة في كتاب الشبكات الرقمية وديناميات الحقل السياسي**، مقال منشور على موقع معهد الجزيرة للإعلام، 2024، شوهد بتاريخ 2025/3/1، انظر: https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/

- الحويل، ضاري، **الرقابة الرقمية.. والذكاء الاصطناعي**، مقال منشور في صحيفة قبس، 2023، شوهد بتاريخ 2025/2/15، انظر: https://www.alqabas.com/article/590423
- الدليمي، عبدالرزاق، **إشكاليات الأخبار المفبركة وتأثيرها في تشكيل الرأي العام**، مركز الجزيرة للدراسات، 2018، انظر: https://studies.aljazeera.net/ar/mediastudies/
- ريمر، إيان، سليمان، مصطفى، ولانديمور، هيلين، **تعزيز الديمقراطية الشاملة من خلال الذكاء الاصطناعي**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، انظر: https://www.imf.org/en/Publications/fandd/issues/2023/
- سدر، سمر، **تاريخ ظهور الذكاء الاصطناعي، وكيف كانت نشأته؟**، مقال منشور على موقع الشارقة، 2024، شوهد بتاريخ 2025/2/25، انظر: https://sharjah24.ae/ar/articles/2024/07/30/nj223
- سعود، وسيلة، **الذكاء الاصطناعي وتحديات الممارية الأخلاقية**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، 7(2)، 2023، ص10.
- السرحان، درادكة، مشاقبة، بني سلامة، **دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي السياسي**، دراسة تطبيقية على جامعة آل البيت، 2016، ص196.
- سلسلة الذكاء الاصطناعي للتنفيذيين، **أخلاقيات الذكاء الاصطناعي**، الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، ط2، 2024، ص11.
- سليمان، صالح، **استخدام الخوازميات في الاتصال السياسي، كيف يؤثر على الديمقراطية؟**، مقال منشور على موقع الجزيرة الإخبارية، 2022، شوهد بتاريخ 2025/3/5، انظر: https://www.aljazeera.net/opinions/2022/11/30/
- صميدة، صلاح الدين، **الرقابة الحكومية على تطبيقات الذكاء الاصطناعي**، مجلة جامعة الزيتونة للدراسات القانونية –إصدار خاص–، 2024، ص219–220.
- العماوي، محمد، **الجوانب القانونية للمسؤولية المدنية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في التشريع الأردني**، مجلة جامعة الزيتونة للدراسات القانونية–إصدار خاص–، 2024، ص122–124.

- عابدي، سجى، **الذكاء الاصطناعي وتأثيره على السياسة**، مقال منشور في صحيفة النهار، 2024، شوهد بتاريخ 2025/2/25، انظر: https://www.annahar.com/articles/free-your-mind
- عمر، ياسمين، **الذكاء الاصطناعي: دعم للديمقراطية أم أداة للأنظمة السلطوية في الشرق الأوسط؟**، تقرير منشور في مركز دراسات الشرق الأوسط، 2024.
- فرجاني، علي، **صحافة الذكاء الاصطناعي.. ومواجهة الأخبار الزائفة**، بحث منشور على موقع مجلة السياسة الدولية، 2023.
- فريحات، معاذ، **كيف يهدد الذكاء الاصطناعي خصوصيتك**، مقال على منشور على موقع الحرة الإخبارية، 2024، شوهد بتاريخ 2025/2/15، انظر: https://www.alhurra.com/tech/2023/04/13/
- القرعان، دعاء، **دور وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز علمية المشاركة السياسية**، مجلة دراسات-المركز العربي الديمقراطي، ع28، 2024، ص269.
- الكردي، أحمد، **مفهوم وماهية الرقابة الإلكترونية**، مقال على الموقع الإلكتروني، 2024، شوهد بتاريخ 2025/3/1، انظر: https://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts
- الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، **الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان: وثيقة إرشادية**، 2024، انظر: https://nhrclb.org/archives/2240
- محمد، منور، **الذكاء الاصطناعي: كيف يغير وجه الرأي العام ويقلب موازين السياسة؟**، موقع ميادين الإخبارية، 2023، شوهد بتاريخ 2025/3/1، انظر: https://www.almayadeen.net/Blog
- مخلوف، محمد، **كيف يستخدم الذكاء الاصطناعي في الاحتيال وفبركة الفيديوهات**، موقع العربية الإخبارية، 2025، انظر: https://www.alarabiya.net/science
- نجم، عبدالكريم، **حرية التعبير في ظل الحكومات الرقمية، هل نحن أمام رقابة جديدة؟**، مقال منشور على موقع أمد الإلكتروني، 2025، شوهد 2025/3/1، انظر: https://www.amad.com.ps/ar/post/550151/

- موسى، عمر، بلال، ويس، **الآثار القانونية المترتبة عن استخدام الذكاء الاصطناعي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020، ص29-30.
- أيمن، ياسمين، **الآثار المتعددة للذكاء الاصطناعي في سياسات الدول والمجتمعات**، مركز المستقبل للبحوث والدراسات المتقدمة، 2018، انظر: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/4289/
- Akrawi, R, ***Artificial Intelligence: A Socialist Vision,*** 2025 : https://www.arabworldbooks.com/
- Gerlich, M., Elsayed, W., & Sokolovskiy, K. ***Artificial intelligence as toolset for analysis of public opinion and social interaction in marketing: Identification of micro and nano influencers***.2023 . Frontiers in Communication, 8, Article 1075654 https://www.frontiersin.org/journals/communication/articles/10.3389
- Patel, J., Manetti, M., Mendelsohn, M., Mills, S., Felden, F., Littig, L., & Rocha, M. ***AI brings science to the art of policymaking***. (2021, April 5) *Harvard Business Review* https://www.bcg.com/publications/2021/how-artificial-intelligence-can-shape-policy-making
- Peters, U. ***Algorithmic Political Bias in Artificial Intelligence Systems***. Philosophical Psychology and Technology, 35(2), 2022: https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC8967082/

Funk, A., Shahbaz, A., & Vesteinsson, K. *Freedom on the Net 2023: The Repressive Power of Artificial Intelligence*, 2023, Freedom House. https://freedomhouse.org/report/freedom-net/2023/repressive-power-artificial-intelligence